ملتقى الأردن الاقتصادي

دعوة عراقية للأشقاء العرب لإعمار العراق وبحث لآفاق الاستثمار في الأردن

عمان-السياحة الإسلامية

تحت رعاية الملك عبدالله الثاني وبمشاركة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ورئيس الوزراء الأردني السابق علي أبو الراغب وعدد كبير من الوزراء من الأردن والعراق وسوريا ولبنان وبحضور مسؤولين حكوميين وممثلين لمؤسسات عامة وأهلية ومدراء البنوك والمؤسسات الاقتصادية وكبار رجال الأعمال من عدّة دول عربية، نظم ملتقى الأردن الاقتصادي بالفترة بين 12-13 أكتوبر في العاصمة الأردنية عمان. وقد تمحور الملتقى حول موضوعين أساسيين وهما فرص الاستثمار في الاردن وفرص إعادة إعمار العراق. كما رافق الملتقى معرض اقتصادي شارك فيه عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأردنية والعربية.

ندوة إعمار العراق.

The session dedicated to the reconstruction of Iraq.

الناشر (الثاني من اليسار) مع الوزير العراقي الحافظ (إلى يساره).

The publisher (2nd from left) with the Iraqi Minister al-Hafiz to his left.

بحثت الجلسات والندوات مواضيع عدة، منها الرؤية المستقبلية للاقتصاد الأردني وآفاق التجارة والاستثمار وفرص الاستثمار في البنى التحتية والصناعة وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والقطاع المالي والمصرفي في الأردن. وعلى الجانب العراقي أقيمت ندوة بعنوان "العراق: فرص الأعمال والإستثمار".

وقد تمّ تكريم عدد من رجال المال، فقد كرم زهير الخوري رئيس مجلس إدارة بنك الاسكان والتمويل، وعبد الحميد شومان الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك العربي وإبراهيم دبدوب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني. وأقام رئيس الوزراء الأردني حفل عشاء في البحر الميت في فندق الماريوت الذي شيد حديثاً.

إعمار في العراق

أجمع المتحدثون في الندوة من وزراء ومسؤولين عراقيين على ضرورة الإسراع بتنفيذ عمليات إعادة الإعمار في العراق، داعين الدول العربية إلى تمويل إعادة الإعمار من خلال الضغط على صناديق التمويل العربية، كما دعوا رجال الاعمال العرب إلى المساهمة في هذه العملية.

وقال مهدي الحافظ وزير التخطيط والتعاون الدولي إن العراق يمتلك العديد من الامكانيات والفرص، إذا ما أحسن استغلالها فستنقل العراق والمنطقة العربية بشكل عام إلى مرحلة نمو اقتصادي كامل. وقال الحافظ إن سوء الإدارة في النظام العراقي السابق وعسكرة الاقتصاد أدى إلى تراكم الديون والتعويضات على الحكومة العراقية وأضاع عليها فرصا حقيقية للتنمية. كما أشار إلى أن البنك الدولي قدم تقريرا لحاجات إعادة الإعمار قدرها بنحو 55 مليار دولار، وأكد أن عملية إعادة إعمار العراق مرهونة بعدة شروط منها إعادة الأمن والاستقرار وإنجاز العملية السياسية وتحقيق الاستقلال ودمج اقتصاد العراق بالاقتصاد العالمي من خلال اتباع سياسة السوق الحر.

وقال بيان باقر الزبيدي، وزير الإعمار والإسكان، أن وزارته وضعت خططاً إنشاء مليون وحدة سكنية في المناطق الحضرية والريفية. ودعا الزبيدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص وتوظيف رؤوس الاموال في القطاع الإسكاني وأشار إلى أن قانون الاستثمار سيتيح الفرصة للشركات العربية والدولية بإدخال رؤوس الاموال مقابل الحصول على ضمانات في التمويل والاعفاءات الضريبية والجمركية، وأضاف أن هناك توجه إلى إقامة مشاريع إسكانية في مناطق الإنتاج الزراعي والصناعي مما يساهم بالحد من حركة الهجرة نحو المدن.

وقدم الدكتور سنان الشبيبي، محافظ البنك المركزي العراقي، خطة إعادة بناء القطاع المصرفي وشروط عمل المصارف الأجنبية وأشار إلى إصدار قانون يضمن استقلالية البنك المركزي عن الحكومة. وأوضح الشبيبي أن التكلفة العامة قد تتجاوز 400 مليار دولار وذلك أن العراق افتقر إلى مسايرة التطورات الدولية التي حدثت خلال العشرين سنة الماضية في قطاعات التكنولوجيا والاتصالات وغيرها.

وانتقد محمد دراغ، رئيس المصرف التجاري العراقي، سلطات الإحتلال الأمريكي لإصدارها سلسلة من القرارات دون استمزاج آراء العراقيين وذلك بهدف تقييد حرية الفرد العراقي وتحويل المستثمر العراقي إلى تابع وليس متبوع في حين تم منح الحرية الكاملة للاستثمار في العراق للشركات الدولية.

ومن جانبه قال أيهم السامرائي وزير الكهرباء العراقي إن إعادة بناء القطاع الكهربائي تحتاج إلى ثمانية مليارات دولار، واشار إلى العقبات التي تواجه توليد الكهرباء ومنها ضعف البنية التحتية لمحطات التوليد ومحطات الإنتاج الثانوية وخطوط الإمداد وشبكات التوزيع. ←

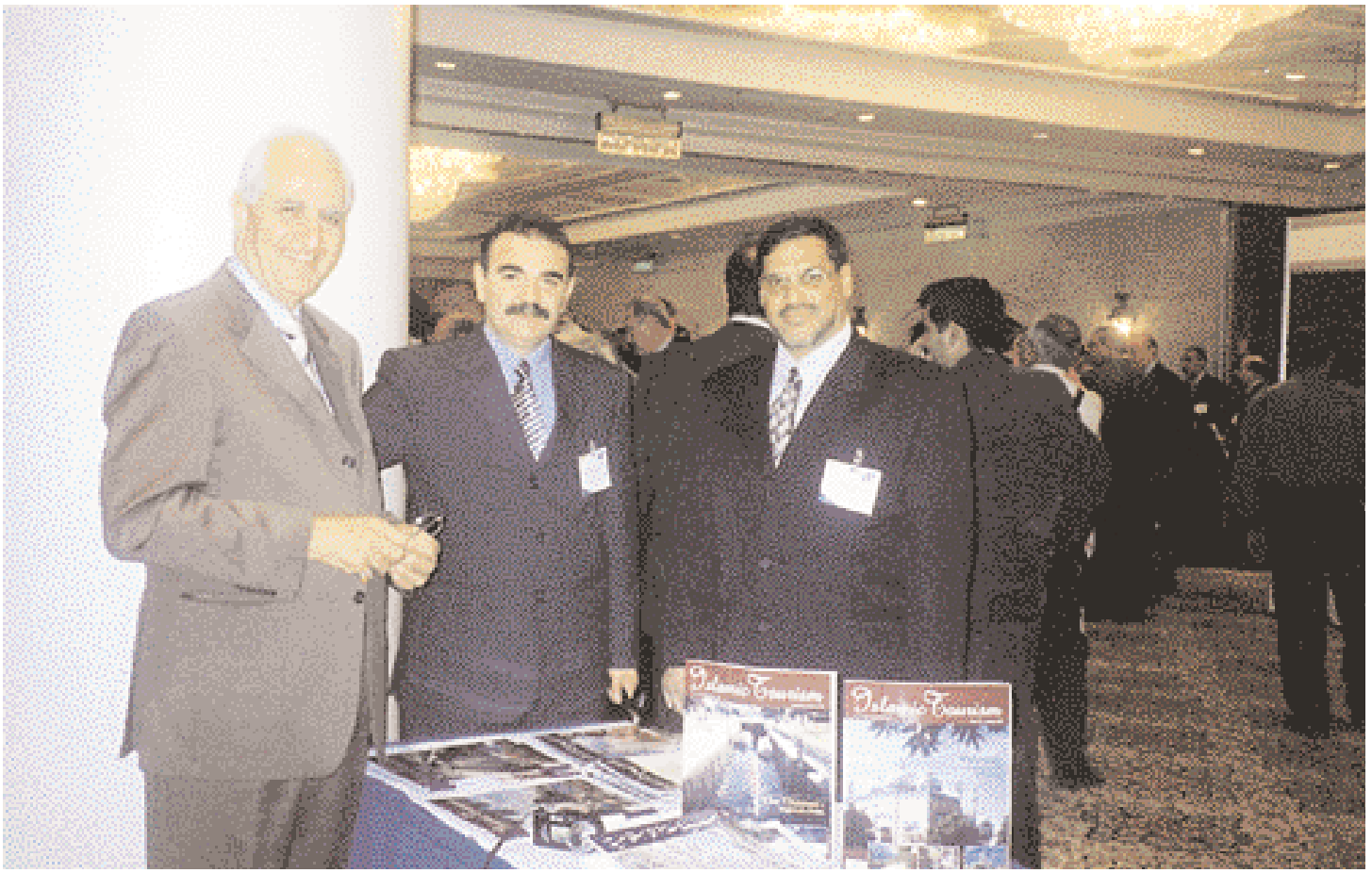

الناشر مع زوار جناح السياحة الإسلامية.

The publisher with visitors to the Islamic Tourism Stand.

كما تحدث ثامر الشيخلي رئيس جمعية رجال الاعمال في العراق، وقال إن العقبة الرئيسية أمام إعادة إعمار العراق هي وجود نحو 130 مليار دولار من الديون التي احدثها النظام السابق.

وشرح كل من طارق بن حليمة نائب مدير إدارة تنمية القطاع الخاص والدكتور كمال فيلد مستشار وزير التجارة خطة إعادة الإعمار والاولويات والمتطلبات المالية ودور القطاع الخاص.

وبعد الانتهاء من إلقاء الكلمات طرح العديد من الحاضرين بعض التساؤلات والمداخلات حيث طالب عبد الصاحب الشاكري، ناشر مجلة السياحة الاسلامية والذي يمتلك عدة مصانع في العراق، بدعم القطاع الصناعي المتضرر من خلال مساعدات مالية وخاصة للمشاريع التي تتطلب عمالة عالية مما يساعد على توفير الوظائف للمواطنين العراقيين. كما أشار إلى التراث الكبير الذي يمتلكه العراق والذي يمكن استغلاله لتنشيط السياحة وأوضح الإمكانيات الكبيرة المتوفرة في العراق وخاصة الأنهار لاستغلالها في السياحة النهرية وذلك أسوة بالعديد من دول العالم.

فرص الاستثمار في قطاع السياحة في الاردن

تحدّث في هذه الجلسة الدكتور عثمان عائدي، رئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة، حيث عرض للاستثمار السياحي بشكل عام وللاستثمار في سورية بشكل خاص. كما قدم السيد ميشيل نزّال رئيس مجلس إدارة الفنادق الأردنية فرص الاستثمار في القطاع السياحي الأردني.

فذكر أن معدل النمو السنوي في المجال السياحي كان 10 ٪ في السنين الأخيرة ولا يوجد قطاع آخر في العالم له هذا النمو، وأن السياحة سوف تصبح أكبر صناعة في العالم عام 2010 . وأضاف أن الشرق الأوسط الذي هو مهد الحضارات والتاريخ، ويضم نسبة كبيرة من الآثار العالمية، يصله 24 مليون سائح من أصل 714 مليون سائح في العالم، وبلغة المال فإن حصة الشرق الأوسط والأردن من مدخولات السياحة البالغة 413 بليون دولار لا زالت بسيطة.

وبقياس السياحة إلى قطاعي صناعة الأدوية والتكنولوجيا نجد أن السياحة تشكل 10 و 5 أضعاف القطاعين المذكورين من حيث الحجم والمردود الاقتصادي للبلد، فلا زالت السياحة هي الأساس في الحركة الاقتصادية.

وعن المنتج السياحي الأردني ذكر أنه يتنوع إلى عدة أنواع، منها السياحة الثقافية الآثارية التي تهم السائح الأوربي والسياحة الدينية التي تهم بعض أسواق أوربا أيضا، والسياحة العلاجية وخاصة على شواطئ البحر الميت، والسياحة البيئية وهي سياحة جديدة تدخل الآن إلى الأسواق.

وعن مستوى الخدمات في القطاع الفندقي ذكر بأنه جيد بشكل عام وأنه أمكن المحافظة عليه لسنين طويلة بالرغم من أن الأردن يخسر شهريا بين 500 إلى 1000 موظف من هذا القطاع يذهبون إلى الخارج (إلى دول الخليج) لكن يمكن تعويضهم بعمالة رديفة من خلال دورات تقوم بها جمعية الفنادق وكلية التعليم الفندقي.

ومن مناطق الاستثمار ذكر السيد نزّال مناطق جبال عجلون التي لا يوجد فيها استثمار لحد الآن، والبحر الأحمر حيث ارتفعت نسبة الامتلاء في العقبة إلى 80 ٪ أو 90 ٪ في غضون شهر، والبحر الميت الذي وصفه بأنه كنز للعالم والمكان الوحيد في العالم الآمن من آثار التشمس بسبب تأثيرات الثقب في طبقة الأوزون، حيث انخفاضه الذي يصل عمقه 400 متر ووجود التبخّر فيه الذي يحمي الطبقة الجلدية ويعالج الأمراض الجلدية لوجود كمية كافية من الأوكسجين.

وكانت هناك جلسات أخرى ولكنها تتعلق باستثمارات قطاعي الاتصالات والبنوك، وكذلك ندوتان عن السوق الحرة وفرص الأعمال في العراق. ■